



إطالة على الخطوات المنهجية لدراسة التاريخ لدى علماء الشيعة الإمامية

الباحث: عباس مزبان العيسوي

Researcher's email: esawi43@yahoo.com

د. السيد حسين البدر

hussainbadri@yahoo.com رقم الهاتف: 00989192953254

جامعة المصطفى / كلية العلوم المعارف/ قسم التاريخ و الحضارة

ملخص البحث

مما لا يخفى على الباحثين في المسائل الدينية والتاريخية هو أن علماء المدرسة الإمامية الشيعية الاثنى عشرية كان لهم رصيد كبير ومهم في تأليف العلوم الدينية والأدبية والتاريخية، وقد اهتم علماء الإمامية في القرنين الأخيرين بالبحث التاريخي بشكل كبير، وأن جاء هذا الاهتمام بشكل متأخر نوعاً ما، وقد تم تأليف كتب وموسوعات تاريخية تهتم بالمسائل التاريخية، فقد تصدى بعض علماء الإمامية في محاولة دراسة التاريخ بكل تفاصيله وحيثياته وتفسير الوقائع والاحداث التي مرت بها الأمة الإسلامية بكل مراحلها، فاستطاعوا استطاع من كتابة وتأليف بحوث تاريخية كان لها الدور الكبير في كشف بعض التحريفات التي وقعت في تاريخ الأمة الإسلامية، وأمتازت هذه البحوث والدراسات التاريخية بخصائص مهمة ومنهج خاص، ووفق معايير علمية معتبرة وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر التاريخية ونقدها، وهنا في هذه المقالة سنتناول أهم خطوات المنهج التاريخي لدى علماء الشيعة الإمامية، وقد أعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وأتضح من خلال البحث أن الدراسة التاريخية العلمية لدى علماء الإمامية كانت لها خصائص أنفردت في بعضها، في حين كان بعضها الآخر مشتركاً مع الآخرين ولكن أيضاً كان يمتاز عنه كونه تناول القضايا التاريخية بشكل أوسع وأعمق، وأن الخطوات التي أتخذها علماء الإمامية لدراسة المدونات التاريخية كانت علمية وموضوعية في نفس الوقت لذا فقد اسفرت عن نتائج علمية لكشف أهم الحقائق التاريخية في حياة الأمة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البحث التاريخي ، منهج البحث التاريخي، علماء الإمامية، المصادر التاريخية

Researcher: Abbas Mizban Al-Issawi

Researcher's email: esawi43@yahoo.com Researcher phone number

Professor: Dr. Mr. Hussein Al-Badri

hussainbadri@yahoo.com Researcher phone number

Abstract

What is not hidden from researchers in religious and historical issues is that the scholars of the Twelver Imami Shiite School had a great and important balance in composing religious, literary and historical sciences. In the last two centuries, Imami scholars paid great attention to historical research. And if this interest came somewhat late, and historical books and encyclopedias have been written that deal with historical issues, then some Imami scholars confronted their attempts to study history with all its details and reasons, and to explain the facts and events that the



Islamic nation went through in all its stages, They were able to write and compose historical research that had a great role in exposing some of the distortions that occurred in the history of the Islamic nation, These historical research and studies were characterized by important characteristics and a special approach, according to significant scientific standards, by referring to and criticizing historical sources, Here, in this article, we will discuss the most important steps of the historical method of Imami Shiite scholars, and in this study I relied on the descriptive and analytical method. And it became clear through the research that the historical and scientific study of Imami scholars had characteristics that were unique to some of them, while some of them were in common with others, but it was also distinguished from it in that it dealt with historical issues in a broader and deeper way, And that the steps taken by Imami scholars to study historical records were scientific and objective at the same time, so they resulted in scientific results to reveal the most important historical facts in the life of the Islamic nation.

Keywords: historical research, historical research method, Imami scholars, historical sources

المقدمة

شهدت حياة الأمة الإسلامية وقائع تاريخية دينية سياسية وفكرية نتجت عنها قراءات جديدة للتاريخ وفق معايير علمية رصينة وذلك من خلال دراسة متأنية وعميقة للمصادر والحوادث والشخصيات والمواقف التاريخية، ونفدها وتحليلها للخروج برؤية تاريخية قريبة إلى الواقع ومؤيدة بالشواهد والأدلة الصحيحة، للأسف فإن الكثير لما تولى إعادة كتابة التاريخ أو تفسير بعض وقائعه المهمة واجه تأثيرات مختلفة، كان في الواقع صدق لمنهج بعض المستشرقين في تناولهم لتاريخ الإسلام، حيث جرد التاريخ عن إسلاميته ليكون عروبياً قومياً لا إسلامياً، لذا تصدى بعض علماء الإمامية لتصحيح النقل التاريخي وإعادة المسار وتأسيس المفاهيم، وذلك بالعودة إلى المنابع الصافية للإسلام الحنيف لتقديم الحقائق وتفسير الوقائع دون ميل أو عصبية، وقد أستطاع علماء الإمامية من تقديم دراسات تاريخية مهمة وعلمية كانت مؤثرة في تصحيح الدراسات التاريخية الإسلامية، كشفت الكثير من الحقائق والأحداث التاريخية على حقيقتها، لإطلاع الناس على حقيقة الأحداث التاريخية، ليتمكن الفرد من فهم حقيقي لمجريات الحوادث التاريخية، وبالتالي تحديد مساره وانتخابه الصحيح للكثير من المفاهيم الرائجة والمسجلة في متون الكتب التي وصلت إلينا مكتوبة تحت ظروف مختلفة، وقد يكون أحد أسباب ذلك عدم وجود كتابات متخصصة توضح خلفيات البحث التاريخي على نحو علمي، ومن هنا كان يتوجب تسليط الضوء على خطوات المنهج التاريخي لدى علماء الإمامية لتتضح مساهماتهم العلمية في إنضاج البحث التاريخي.

أولاً: تعريف علم التاريخ وغرضه وأهميته

1: المراد من التاريخ

من الضروري إبتداءً بيان المبادئ التصورية للبحث قبل الشروع في دراسة المبادئ التصورية وهنا سنقف عند التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم التاريخ ليتضح المراد منه.

أ: لغة



عرّف علماء اللغة لفظة وكلمة التاريخ بتعريفات مختلفة تقاربة فهدب بعضهم إلى أنها مصدر من أرخ، يقول الفراهيدي: <الأُرْخُ وَ الأُرْخِيُّ، لُعْتَانُ : الْفَتِيُّ مِنَ الْبَقَرِ الْأُرْخِيِّ وَ الْأُرْخِيُّ، لُعْتَانُ : الْفَتِيُّ مِنَ الْبَقَرِ> (الفراهيدي، العين، ص 41)، ويقول ابن فارس: <أرخ: الهمزة وَ الرَّاءُ وَ الخاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ عَرَبِيَّةٌ، وَ هِيَ الْإِرَاحُ لِبَقَرِ الْوَحْشِ... وَ أَمَّا تَأْرِخُ الْكِتَابِ فَقَدْ سَمِعَ، وَ لَيْسَ عَرَبِيًّا وَ لَا سَمِعَ مِنْ فَصِيحٍ> (ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 1، ص 94)، وتاريخ كل شيء من حيث اللغة هو غايته ووقته الذي ينتهي إليه، وتستعمل الكلمة بمعنى أخبار الماضي (انظر: إسماعيل أحمد محمد ياغي، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص 101).

ب: إصطلاحاً

أما المعنى الاصطلاحي للتاريخ عند أغلب المؤرخين فهو يقتصر على التقصي وطلب الحقائق عن تلك الأحداث التي وقعت في الماضي، وقد اختلف المؤرخون في تعريف التاريخ، فعرفه ابن خلدون بقوله: <فَنَ التاريخ من الفنون التي تتداوله الأمم والأجيال وتشدّ إليه الرّكائب والرّحال.... إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدّول... وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق> (ابن خلدون، المقدمة، ج 1، ص 6)، ويقول السّخاوي: <إن التاريخ فن يُبحث عن وقائع الزمان من حيث التعيين والتوقيت وموضوعه الإنسان والزمان> (السّخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ترجمة: أحمد صالح العلي، ص 19).

ويهتم المؤرخون بدراسة الوثائق التي تتعلّق بالأحداث الماضية، بالاعتماد على مصادر مختلفة كالقصص والآثار، والتنقيبات وكذلك الكتب والعادات والتقاليد عند الشعوب، وهذا يعني أن التّاريخ يبتناول جميع الحوادث التي عاشتها الإنسانية منذ بداية الكتابة وتطوّرها وحتى يومنا هذا. (نجاه محاسيس، مفاتيح علم التاريخ، ص 50-51. بتصرّف)

وفي رأي الطبري فإن التاريخ يعدّ مجرد جمع للحوادث بروايتها المختلفة، وقد أشار في مقدمة كتابه تاريخ الأمم والملوك مانصّه: <وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتماداً في كل ما أحضرت ذكره فيه، بما اشترطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مستدلّ إلى روايتها فيه؛ دون ما أدرك بحجج العقول واستنبط بفكر النفوس> (الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج 1، ص 5).

2: الغرض من علم التاريخ وأهميته

يرى بعض المؤرخين إن موضوع علم التاريخ هو البحث عن نوع معين من الحقائق التي يسعى لاكتشافها من الحوادث وانجازات الإنسان التي كانت في العصور الماضية، بينما يرى فريق آخر إن التاريخ هو: <العلم الذي يحاول الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالجهود التي قامت بها الإنسانية منذ بدايتها سواء في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الفنية، وعلى كل حال، فإن التاريخ يكشف لنا ثمرات العقل الإنساني من علم وأدب وفن وما مرت به الدول والشعوب من كوارث ومحن وآلام ومصاعب، وما أرتقت إليه من مجد وعظمة، إن التاريخ يبين لنا مراحل تطور الإنسانية السياسي والاجتماعي والفني> (إسماعيل أحمد محمد، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص 118).

وقد مرّت الكتابة التاريخية في أطوار متعددة، ففي الوقت الذي كان التاريخ مجرد سرد للأحداث أو تدوينها ومحاولة التثبيت من صحتها، يرى بعض الباحثين: <أول صورة دوّن بها التاريخ كانت في صورة قصصية، حيث ذكرت الأخبار الأولى عن الأحداث التي عاشها الإنسان منذ نشأته الأولى كقصّة خلق الإنسان وغيرها، فقد بدأ الإنسان منذ فجر الخليقة يحكي لأبنائه وأحفاده القصص عن الأجداد والسلف، وبالطبع امتزج هذا القصص الحقيقي بالخيال> (عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 147)، وبذلك بدأ الإنسان يهتم بأخبار الأمم السابقة لاتخاذ العظة والعبرة من حياتهم في مستقبلهم وحياتهم.



وأما حول أهمية هذا العلم فدراسة التاريخ تكمن في كونه من أهم العناصر التي يستند عليها الإنسان لمعرفة الوقائع والحوادث؛ يقول بعضهم حول أهميته: < لأهمية علم التاريخ فقد خصّه العرب باهتمام كبير، فهم يميلون إلى معرفة مصير الأمم السابقة وكذلك لاهتمامهم بالأنساب وحوادث الزمان، فدراسة التاريخ تساعد على معرفة الناس ومن يعاصرونهم، وهو مهم في تحديد الأسماء دون خطأ في حال تشابهت تلك الأسماء > (عبد العليم خضر، المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، ص 62-64)

أما بخصوص علماء الاسلام فيذكر المؤرخون المسلمون بشكل عام: < أنّ علم التاريخ هو العلم بأحوال الناس وعاداتهم وبلادهم وأنسابهم ورسومهم بالإضافة إلى شخصياتهم، والهدف من علم التاريخ هو معرفة أحوال الناس الماضية والاستفادة منها، كما ارتبط علم التاريخ بأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي عصرنا الحديث فإنّ الباحثين يرون أنّ التاريخ يتناول كل شيء يخص جهود الإنسان، سواء أكانت جهوداً سلمية أم غير سلمية، أم جهوداً تتعلق بالفنون، أو الاقتصاد أو التعليم، وحتى الدين، وفي هذا المقال سوف نتحدث بشكل أوسع عن أهمية دراسة التاريخ > (عبد الرحمن الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص 19)

ثانياً: خطوات المنهج التاريخي لدى علماء الامامية

إن البحث في طيّات المدونات التاريخية أمر شاق وخطير في نفس الوقت وذلك لمساس التاريخ بمختلف نواحي الحياة فمنه تؤخذ العقيدة الدينية والقيم السلوكية والاخلاقية والعبرة والقُدوة، وذلك من خلال تمحيص الاحداث والوقائع وبذل الوسع لإمطة اللثام عن كثير من جوانبه التي بدت منحرفة بسبب العوامل الكثيرة التي كانت مؤثرة فيه.

وقد أتبع علماء الامامية خطوات علمية رصينة في تدوين المنهج التاريخي، هي خطوات مهمة ومؤثرة لدى الباحث الذي يحترم العلم والنقل الصحيح، ويكون في منهجه موضوعياً؛ وبالأخص في دراسة التاريخ الاسلامي الزاخر ولكنه بحاجة إلى باحثين خبراء يحسنون البحث والحكم على غثه وسمينه، ولهذا أعتمد علماء الإمامية على خطوتين مهمتين في تدوينهم للتراث التاريخي نشير إليهما بإختصار:

1: جمع الاخبار وتوثيقها

وهنا مراحل نشير إليها بإختصار:

أ: جمع الاخبار التاريخية

الخطوة الاولى التي قام بها علماء الشيعة الامامية في تدوينهم للتراث التاريخي هي جمع الاخبار التاريخية من الكتب المعتمدة، وخاصة كتب الحديث والتاريخ، فعلم التاريخ عند المسلمين بدأ بكتابة السيرة النبوية الشريفة وما رافقها من احداث، وقد اهتم المسلمون بتدوين هذه الحوادث في بداية القرن الثاني للهجرة كما مهد تقصى رواة الحديث لنشوء أحد فروع التاريخ وهو تراجم الأشخاص وطبقاتهم، فالخطوة الاولى لكتابة التاريخ كانت العناية بجمع الاخبار التاريخية والاحاديث المروية عن النبي (ص) والصحابه والتابعين، ولهذا يمكن القول إن التاريخ عند المسلمين بدأ بتدوين الحديث، ويبدو أن الكتب الأولى من التاريخ الإسلامي قد اتبع فيها المؤرخون الأوائل بإسلوب المحدثين وخاصة الإسناد للمرويات الكثيرة، ونتيجة لذلك وبمرور الزمن تكونت مدرسة في التاريخ كالحديث. (انظر: السيد عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب، ص 66)

ويجب التأكيد على أن علماء ومؤرخي الشيعة أتبعوا منهجاً خاصاً في التعامل مع تدوين الأحداث وأخذ الرواية عن الرواة والمحدثين، يقول بعض الباحثين: < أنه تمّ تطبيق مناهج الحديث في أخذ الرواية، فأصبح التاريخ هو الوجه الآخر للحديث فتم الإعتماد على طرق الإسناد، وعند عملية الجمع يتم غربلة ما وصلهم من



الروايات بحيث تكون الحادثة التاريخية تتمتع بنسبة كبيرة إن لم نقل تامة من الصحة، وبهذا يطمئنون بصحة نقل الحادثة التاريخية> (الدكتور نور الدين الهاشمي، تاريخ الشيعة بين المؤرخ والحقيقة، ص39)

لذا فالمصادر التي يعتمد عليها التأريخ في جمع معلوماته الأولى يكون بإتباع خطوة منطقية هي جمع المصادر والأصول المتعلقة بالمدونات التاريخية، فهي عملية جمع الأصول التاريخية المعتبرة، وهذه الخطوة أساسية ومهمة وضرورية، فلا تأريخ بلا معلومات صحيحة ووثائق معتبرة، فمن الضروري أن يقوم المؤرخ بجمع مصادر بحثه وأصول مادته التاريخية.

وبخصوص كيفية الرجوع إلى المصادر لجمع الاخبار التاريخية يرى بعض المؤرخين الشيعة المعاصرين أنه من الملاحظات على المحاولات الحوزوية الأخيرة في تدوين التاريخ هي: < عدم التزامها بالنصوص المختارة، أي إن ما كان يحصل هو انتقاء مجموعة نصوص، ونقلها بالمعنى، ثم ممارسة شيء من النقد والتحقيق، فلم يكن هناك تتبع واستقصاء كافيان للوصول إلى أقدم النصوص المتوفرة والمتيسرة، وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة الخلط بين المصادر الأقدم وتلك اللاحقة لها... فوجدنا حالة من عدم التمييز بين المصادر الشيعية وأخرى غير الشيعية، أي حصل نوع من الامتزاج بين هذين النوعين من المصادر، فلم يجز الالتزام بأقدم المصادر وأقومها، وكذلك تقديم المصادر الشيعية على غيرها، إلا في الحالات الاستثنائية، وذلك فيما إذا تعسر علينا الجمع بين وصفي (الأقوم) و(الأقدم)، أي يكون أقدم دون أن يكون من حيث النص أقوم، أو يكون نصاً شيعياً لكن نجد في مصادر غير شيعية ما هو أقرب إلى الموازين وإلى التفاصيل المطلوبة في الحدث... لذا يمكن الاستعانة بالمصادر الشيعية والسنية معاً، لكن بجعل المصادر الشيعية هي الأصل والمتن، ثم أخذ التفاصيل الأخرى من أقدم المصادر غير الشيعية، التي تلوح منها علائم الصدق، فنجعل المصادر غير الشيعية متكفلة لتفصيل ذلك الإجمال المشار إليه في المصادر الشيعية> (حوار مع الشيخ يوسف الغروي، معايير الدراسة وأخطاء المؤرخين، مجلة نصوص معاصرة)

ب: توثيق الاخبار التاريخية

بعد أن تتم عملية جمع الاخبار من خلال الوثائق والكتب، تبدأ عملية توثيق تلك الاخبار التاريخية، ومن المهم هنا معرفة المصدر والاصل للروايات التاريخية التي نقلتها الكتب، وقد حاول العديد من المؤرخين القدامى من الفريقين الإبقاء على: < إشارة موجزة في مطلع الخبر تشير إلى المصدر، وكانت خطوة هامة نحو التوثيق التاريخي المستقل بأن يلتزم المؤرخ بذكر المصادر التي نقل عنها أخبارهم ونصوصهم، فبعضهم كان يعزو كل خبر إلى المؤلف أو الكاتب الذي أخذ عنه بشكل موجز قد يقتصر على كلمتي "قال فلان" في أحيان كثيرة، وبعضهم استغنى عن الإسناد في صلب الكتاب، وجمعها جميعاً عند مقدمته في سلاسل وجعلها المصدر الإجمالي لما يرويها، وبعضهم يجمع في أسماء الكتب التي اعتمدها ويضعها في المطلع> (د. عواطف بنت محمد نواب، المدخل إلى علم التاريخ، ص44)

ويرى بعض الباحثين أنه: < بعد انتشار التدوين وتمكن التاريخ في النفوس فإن الرواية المسندة لم تعد مصدراً كافياً للكتابة التاريخية، وأبدلت الأسانيد بالكتب وهو ما عرف بالتاريخ السندي أو أسانيد الكتب، وفي ذلك تطور علمي واضح في اتجاه الموضوعية التاريخية، لاسيما وأن المؤرخين المسلمين في أي وقت لم يكونوا يستطيعون أن يكتبوا التاريخ دون أن يذكروا المصادر التي استقوا منها أخبارهم، فكان حرص المؤرخين المسلمين على ذكر الكتب التي استقوا منها أخبارهم في معظم تأليفهم إضافة جديدة لإبداعهم في هذا العلم> (انظر: أنور محمد زنتاتي، علم التاريخ واتجاهات تفسيره، ص 17)، لذا فإن النقل التاريخي يعتمد على التوثيق من خلال ذكر المنبع الأصلي التي أخذت عنه الرواية التاريخية والاستغناء عن ذكره يعني عدم الدقة في النقل.



ومع أن منهج البحث التاريخي عند المؤرخين المسلمين يسجل لهم أنهم أول من ضبط الحوادث من خلال التوثيق بالاسماء، لكن يبقى هذا النوع من النقل التاريخي بحاجة إلى توثيق المصادر التي تم النقل منها، وهذا هو المنهج الذي اتبعه علماء ومؤرخي الشيعة الإمامية في تمحيصهم للتراث التاريخي الإسلامي، وقد ابدعوا في هذا الجانب.

ج: دراسة السند

كذلك اتبع علماء ومؤرخي الشيعة الإمامية في اثبات الحوادث التاريخية من خلال تمحيصهم للتراث التاريخي على دراسة السند في النقل، من أين بدء النقل؟ وماهي سلسلة السند وإلى من ينتهي؟ وقد اهتموا بالإسناد ومدى اتصاله وصدق روايته، فلا يقبلون رواية أو نقل تاريخي إلا إذا كان رواته موثوق بهم، ودونوا في ذلك قواعد علمية مهمة، واهتموا بالجرح والتعديل للرواة.

فالمؤرخ يجب عليه دراسة الاسماء والشخصيات التي نقلت إلينا الاخبار من خلال ما هو مدون في كتب الرجال، وهي نوع من الدراسات قام بها معنيون بهذا الشأن، ويرى بعض المعاصرين من علماء الشيعة الإمامية ضرورة أن نوضح كيفية التعامل مع القيم المذكورة في كتب الرجال فيقول: < يتم هذا بأن يقوم التعامل على أساس من معرفتنا لمنهج المؤلف، وطريقته العلمية في تقييم الرواة، فمثلاً: لو قارنا بين فهرسي النجاشي والطوسي بقراءة كل منهما قراءة ناقدة، لرأينا النجاشي أكثر تدقيقاً وتحققاً، وعلى أساس منه نقول: لو تعارض تقييم النجاشي وتقييم الطوسي يقدم تقييم النجاشي، وهكذا لو تعارض تقييم الرجاليين البغداديين (الكشي والنجاشي والطوسي) وتقييم الرجاليين الحليين (ابن طاووس والعلامة وابن داود) يقدم تقييم البغداديين؛ لانهم أقاموا تقييماتهم على ما أفادوه من الرجاليين السابقين لجيلهم، وهو أقرب عهداً وألصق معرفة بسيرة وواقع الرواة، فالمسألة اجتهادية تعتمد على منهج الباحث وطريقته، والقواعد الأساسية التي توصله إلى الاطمئنان > (عبد الهادي الفضلي، أصول الحديث، ص244)

وأشار بعض علمائنا إلى الأمور التي تدخل في دراسة السند وقوته وضعفه، فيقول: < من المدح ما له دخل في قوة السند، وصدق القول، مثل: خير، وصالح؛ ومنه ما له دخل في المتن، مثل: فهم، وحافظ؛ ومنه ما لا دخل له فيهما: كشاعر، وقارئ؛ ومنشأً لصيرورة الحديث حسناً أو قوياً هو الأول؛ وأما الثاني: فيعتبر في مقام الترجيح والتقوية، بعد كون الحديث معتبراً؛ وأما الثالث: فلا اعتبار له لأجل الحديث، نعم ربما يضم إلى التوثيق، وذكر أسباب الحسن والقوة إظهاراً لزيادة الكمال، فهو من المكملات. هذا وقولهم: أديب، وعارف باللغة، أو النحو، أو أمثالهما، هل هو من الأول أو الثاني أو الثالث؟ الظاهر عدم قصوره عن الثاني، مع احتمال كونه من الأول > (المازندراني الحائري، منتهى المقال في أحوال الرجال، ص48)

وأعتمد علماء الشيعة الإمامية ومؤرخيهم في مسألة توثيق السند والراوي الناقل للحدث التاريخي على نوعين من التوثيق، الأول هو التوثيق الخاص، والثاني هو التوثيق العام، والمراد من التوثيق الخاصة، التوثيق الوارد في حق شخص أو شخصين من دون أن يكون هناك ضابطة خاصة تعمهما وغيرهما، وتقابلها التوثيق العامة، ويراد منها توثيق جماعة تحت ضابطة خاصة وعنوان معين، ويثبت التوثيق الخاص بوجوه ذكرها بعض المعاصرين وهي كما ذكرها بعض العلماء المعاصرين من الشيعة الإمامية، يقول الشيخ جعفر السبحاني: < إذا نص أحد المعصومين عليهم السلام على وثاقة الرجل، فإن ذلك يثبت وثاقته قطعاً، وهذا من أوضح الطرق وأسمائها، ولكن يتوقف ذلك على ثبوته بالعلم الوجداني، أو برواية معتبرة، والأول غير متحقق في زماننا، إلا أن الثاني موجود كثيراً... ويجب أن يصل التوثيق بسند صحيح، ويترتب عليه أمران: الأول: لا يمكن الاستدلال على وثاقة شخص برواية نفسه عن الإمام، فإن إثبات وثاقة الشخص بقوله يستلزم الدور الواضح، فإذا كان ناقل الوثاقة هو نفس الراوي، فإن ذلك يثير سوء الظن به، حيث قام بنقل مدائحه وفضائله.



والثاني: لا يمكن إثبات وثاقة الرجل بالرواية الضعيفة، فإن الرواية إذا لم تكن قابلة للاعتماد كيف تثبت بها وثاقة الرجل؟ وربما يستدل على صحة الاستدلال بالخبر الضعيف لإثبات وثاقة الراوي إذا تضمن وثاقته، بادعاء انسداد باب العلم في علم الرجال، فينتهي الأمر إلى العمل بالظن لا محالة، على تقدير انسداد باب العلم إجماعاً، ولكنه مردود بوجهين: الأول: باب العلم والعلمي بالتوثيق غير منسد، لما ورد من التوثيقات الكثيرة من طرق الاعلام المتقدمين بل المتأخرين... وهذا يتم بالخصوص إذا قمنا بجمع القرائن والشواهد على وثاقة الراوي، فإن كثرة القرائن توجب الاطمئنان العقلاني على وثاقة الراوي... والثاني: إن ما ذكره يرجع إلى انسداد باب العلم في موضوع التوثيق، ولكن ليس انسداد باب العلم في كل موضوع موجباً لحجية الظن في ذلك الموضوع، وإنما الاعتبار بانسداد باب العلم في معظم الاحكام الشرعية > (جعفر السبحاني، كليات في علم الرجال، ص149)

كذلك يرى علماء النقد التاريخي إن ميول وأهواء الراوي ومعتقداته المذهبية لها دخل كبير في الحكم على ما دونه من حوادث وروايات تاريخية، وقد أعتمد علماء الشيعة ومؤرخيهم وعلى نحو جدي على نقد مصادر التاريخ ومولفها بمنهج دراسة ظروف التدوين وعوامل التأثير، ولا يخفى على الدارسين في البحث التاريخي أهمية النقد لمصادر التاريخ؛ وذلك لان القراءة الأولية للمصادر التاريخية الإسلامية حول الموضوع تفرض إعادة النظر لجملة من الاحداث التاريخية التي تعرضت للتشويه المتعمد وغير المتعمد، فالمؤرخ الذي يشاهد الحدث ويعيشه ويراه في زمانه ومكانه تكون رواياته أرجح من معاصره الذي ينقل الاخبار مشافهة عن طريق السماع، أما كيفية معرفة ذلك فعن طريق المصطلحات التي ذكرها المؤرخ قبل كتابة خبر الحدث، والمؤرخ لا يكفي ان يكون معاصراً لتعتمد كتاباته بوصفها مصدراً أولياً، مالم يتمتع بالثقة والمصدقية واعتماده على مشاهدة الأحداث عياناً أو سماع أخبارها عن أناس اشتركوا فيها أو شاهدوها، وأن قيمة الاخبار التي يدونها المؤرخ مشاهدة تكمن في انه سينفرد بذكرها على الأغلب، قال المسعودي في وصفه لكتاب (الاوراق في أخبار الخلفاء) للصولي انه ذكر فيه < غرائب لم تقع لغيره وأشياء تفرد بها لانه شاهدها بنفسه > (المسعودي، مروج الذهب، ج1، ص13)

د: دراسة المتن

من الخطوات المهمة التي يعتمد عليها المؤرخون الشيعة الامامية المعاصرين هي مسألة دراسة المتن بشكل علمي رصين بعيداً عن التعصب من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية، وهي من الخطوات المهمة جداً، وقد أعتمدها أغلب المؤرخين الشيعة لا سيما في العصور المتأخرة، ودراسة المتن هو تعبير آخر عن علم دراية الحديث، وهو يختص بإلفاظ الحديث الدال ومعناه بعد دراسة سند الحديث والذي اشرنا إليه آنفاً، فالخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته مع قطع النظر عن صدق قائله أو كذبه، فكل خبر إما صادق في نفس الأمر أو كاذب، وعرف الشهيد الثاني دراسة المتن بقوله: < لفظ الحديث الذي يتقوم به المعنى > (الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، ص18)، فمؤرخي الشيعة الامامية لا يكتفون بدراسة سند النقل التاريخي، بل يهتمون بشكل كبير بدراسة متن النقل التاريخي سواء كان حديث عن النبي(ص) أو نقل تاريخي بحت، ولهذا يقومون بدراسة المتن من خلال المعنى الذي يعطيه، ويرى بعض الباحثين: < إن أي حدث تاريخي يحتاج لإثباته إلى وثيقة تاريخية من ناحية وانعدام الوثائق والشواهد المعارضة لهذه الوثيقة من ناحية أخرى، ونحن في نقد المتن وإن لم نستطع إثبات الوثيقة التاريخية بمعزل عن السند أو المصدر التاريخي إلا أن نقد المتن هو الذي يحدّد وجود موانع تحول دون ثبوت هذا النص التاريخي أو عدم ثبوته، فإذا كان مخالفاً للقرآن الكريم مثلاً فإن مخالفته لما هو مقطوع الصدور تقضي تلقائياً إلى انخفاض الثقة بهذه الوثيقة التاريخية، ومن ثمّ التشكيك في صدورها، فالنقد المتني ليس عملية لاحقة على الإثبات التاريخي، وإنما



لا يتمّ الإثبات التاريخي إلا بعد معالجة نقد السند والمتن معاً > (حيدر حب الله، نقد المتن في التجربة الامامية، الموقع الرسمي)

2: منهج تفسير الحوادث التاريخية وتحليلها

بالحقيقة هناك منهج علمي واضح أتبعه مؤرخي وعلماء الشيعة الامامية في تفسير الحوادث التاريخية وتحليلها، وهنا نقف على نقطتين اساسيتين، أحدها ترتبط باعتماد المصادر والنصوص القطعية والثانية بدراسة الظروف التي وقعت فيها الحادثة بموضوعية، وهنا نشير إليهما باختصار:

أ: اعتماد المصادر والنصوص القطعية

من المسائل التي يراها مؤرخو الشيعة الامامية مهمة ومفصلية في تفسير الحوادث التاريخية وتحليلها هي الاعتماد على مصادر والنصوص القطعية أو القربية إلى الصدق والواقع، وعدم قبول الروايات التاريخية الفارقة لهذه الصفة، ومن هنا فإن مؤرخي الشيعة لا سيما المعاصرين منهم عندما تصدّوا للكتابة في التاريخ الاسلامي حاولوا قدر الامكان الاعتماد على الاخبار التاريخية الصحيحة والموثوقة عندهم من خلال طرق البحث التي يعتمدونها، وهذا لا يعني أنهم أكتفوا بالروايات الشيعية الخاصة، بل سعوا إلى تمحيص التراث التاريخي الاسلامي للوصول إلى المصادر والنصوص القطعية والظنية على اقل تقدير، لمعرفة الحادثة التاريخية، وهنا يجب التأكيد على أن الروايات التاريخية التي ذكرها المؤرخون واصحاب الحديث القدامى من الشيعة هي التي يمكن الوثوق بها كمرحلة أولى، ومن ثم الرجوع إلى كتب غيرهم التي تؤيد أو تشرح تفاصيل لم تذكرها المصادر الشيعية، ولكن بشروط معينة، ولهذا فهم يعتمدون على المصادر الخاصة مثل كتاب الكافي للكليني الذي يعتبر أضبط وأجمع الكتب الأربعة، والذي قال عنه المجلسي بأنه: > أضبط الأصول وأجمعها، وأحسن مؤلفات الفرقة الناجية وأعظمها > (المجلسي، مرآة العقول، ج1، ص3)، ويعتبر الكافي عند الشيعة أوثق الكتب الأربعة؛ لأن الشيخ الكليني قد ذكر تمام سلسلة السند بينه وبين المعصوم مما لم يوجد له نظير في الكتب الأخرى، وقد استفاد الكليني في زمان تأليف كتابه من كتاب الاصول الاربعمئة ومن لقائه بأصحاب الأئمة (ع) أو من يروي عنهم، فهو يروي الأحاديث بأقل الوسائط... ولقد سعى مؤلفه أن يروي في أول كل باب الأحاديث الأكثر تفصيلاً، والأصح، والأوضح بياناً، ثم يذكر ما هو أقل منها، وكان مع ذلك عارفاً بالتواريخ > (ابن طاووس، كشف المحجة، ص 159)، وكذلك حال الكتب الروائية الشيعية الاخرى المعتمدة والتي تسمى بالكتب الاربعة، وهذه هي الكتب الحديثية المعتمدة عند الشيعة الامامية بالدرجة الأولى، ومن ثم تأتي موسوعة بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، للعلامة المجلسي، وهو أكبر موسوعة حديثية عند الشيعة الامامية. فمنهج المؤرخين الشيعة هو أخذ كل خبر جاء بالتواتر أولاً، ومن ثم خبر الواحد إذا كانت القرائن دالة على صحته أو الظن بصحته ثانياً، وكذلك يعتمدون على المصادر التاريخية والحديثية لأهل السنة أحياناً لتتبع الروايات عندهم؛ إذ قد لا تصل بعض الروايات إلى التواتر في مصادر الشيعة لوحدها، وبإضافة ما جاء في الكتب السنية حول تلك الحادثة أو الواقعة فيمكن أن تصل إلى مستوى التواتر، ولهذا يقدّم علماء الشيعة ومؤرخيهم الاحاديث والروايات التاريخية المذكورة في كتبهم وبعد ذلك يرجعون كما ذكرنا أحياناً في تعضيد البحث التاريخي إلى كتب التاريخ والروايات لدى السنة، والرجوع يكون للمصادر الاقدم فالأقدم مع دراسة القرائن على صدق النقل التاريخي، ومن ثم دراسة السند للرواية التاريخية، ومن ثم يقومون بعملية التحليل العلمي.

ب: دراسة الظروف التي وقعت فيها الحادثة بموضوعية

كذلك يعتمد علماء الشيعة ومؤرخيهم على منهجية واضحة في النقل التاريخي وهي دراسة الظروف التي وقعت فيها الحادثة بموضوعية ووفقاً لاصول البحث العلمي المنصف والصحيح، وهذه الدراسة للظروف



تساعد الباحث في التاريخ على الوصول إلى الحقيقة بشكل أفضل أو الاقتراب منها بشكل أكبر، وهنا نستعرض بعض النماذج لهذه المنهجية من خلال كتب التاريخ التي دونها بعض المؤرخين المعاصرين من الشيعة الإمامية ومنها:

- قضية عدد زوجات الامام الحسن (ع)

هناك إشارة في بعض المصادر التاريخية إلى أن الامام الحسن (ع) كان مطلاقاً، وله زوجات كثيرة، فذكرت هذه المصادر أن عدد زوجاته 70، أو 90، أو 200، أو 250 زوجة، وأما ما حُكي في كتب الإمامية عن أئمتنا (ع) بهذا الخصوص فهو ما رواه الكليني عن الإمام الصادق (ع): «إِنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ (ع) طَلَّقَ خَمْسِينَ امْرَأَةً، فَقَامَ عَلِيٌّ (ع) بِالْكُوفَةِ فَقَالَ: يَا مَعْاشِرَ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَا تُنْكِحُوا الْحَسَنَ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ مُطْلَقٌ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: بَلَى وَاللَّهِ لَنُنْكِحَهُ، فَإِنَّهُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ (ص) وَإِبْنُ فَاطِمَةَ (ع)، فَإِنْ أُعْجِبْتَهُ أَمْسَكَ وَإِنْ كَرِهَ طَلَّقْ» (الكليني، الكافي، ج 6 ص 56)، وهذه الرواية في سندها كلامٌ لدى المُحَقِّقِينَ، فحكم عليها مثل العلامة المجلسي بالجهالة (انظر: المجلسي، مرآة العقول ج 21 ص 96)، ويعتقد المؤرخ الامامي الشيخ باقر شريف القرشي أن مثل هذه الأخبار مما وضعها بنو العباس؛ وذلك لمواجهة السادة الحسينية وثوراتهم. (انظر: القرشي، حياة الإمام الحسن بن علي، ج 2، ص 453)

وعند دراسة الظروف الموضوعية لهذا النقل التاريخي نرى أنه لا يستقيم مع الحقائق، ولا يمكن أن ندّعي بما نقله المؤرخون عنه في هذا المجال، إذ أن شخصية مثل الامام الحسن بن علي (ع) وهو الإمام المعصوم وله منزلة بهذا السمو والارتقاء، وبما تتمتع به من اخلاق حميدة وسلوك ينم عن الاستقامة وحياة قضيت في العبادة والطاعة لله تعالى، تكشف زيف المبالغة فيما كتب في حقه من كونه كان مزواجاً ومطلقاً، وأيضاً فإن المؤرخين الذين ذكروا عدداً كبيراً لزوجات الامام الحسن (ع) أحجموا عن ذكر أسماء زوجاته والقبائل التي تنتمي إليها، في حين اكتفى بعض الكتاب بذكر أسماء عدد محدود من زوجات الامام (ع)، يقول بعض الباحثين المعاصرين من علماء الإمامية: > على فرض صحة ما يذكر من أعداد كبيرة للزيجات، فينبغي أن نقول أن المسلمين آنذاك وبسبب ودهم الخاص للنبي (ص) كانوا يرغبون في أن ينالهم شرف القرابة مع النبي، وبما أن الامام الحسن المجتبي هو سبط النبي (ص)، فإن البنات أحياناً هنّ من يعرضن أنفسهنّ على الامام المجتبي (ع) طلباً للتزويج، وكُنَّ يكتفين بقراءة صيغة العقد الشرعي، وعلى هذا الأساس، فإن هذه النساء يمثلن زوجات الامام الثاني الفخريات، واقترن بالامام لنيل الفخر والشرف، كما يحتمل بقوة، أن تكون بعض النساء، اللواتي نقل التاريخ أنهنّ كنّ من زيجات الامام، نساء لا مأوى لهنّ، وقد كفل الامام المجتبي (ع) أمرهنّ، وكى يصون ماء وجههنّ كان يقبل على الزواج منهنّ ظاهرياً > (راضي آل ياسين، صلح الحسن، ص 26) ويقول الشهيد مطهري في دراسته للظروف الموضوعية لهذه الحادثة التاريخية: > لما وصلت الخلافة إلى بني العباس كان لبني الحسن (ع) تعاون مع بني العباس، أما بني الحسين (ع) وعلى رأسهم كان الامام الصادق (ع) تجنب التعاون مع بني العباس، وأخذ بني العباس يروجون الشائعات المغرضة ويلفقون الأقاويل الكاذبة للنيل من مقام بني الحسن لغرض دعم سياساتهم وتثبيت حكمهم، ولتحقيق هذا الغرض قالوا أن الامام الحسن (ع) تولى الخلافة بعد أبيه علي (ع)، ولكنه كان غير جدير بالمسؤولية؛ لأنه كان معتاشاً، وشغله الشاغل هو الزواج من النساء ثم تطليقهن... ولحسن الحظ، إن جملة من المحققين الأجلاء في العصر الأخير لهم تحقيقات في هذا الصدد، كشفت زيف هذه الادعاءات المغرضة وكذبها، والظاهر أن أول من أطلق هذه التهم الباطلة هو القاضي المنصب بأمر من المنصور الدوانيقي والمكلف بأمر منه في تلفيق هذه الشائعات وبثها، وعلى حدّ قول أحد المؤرخين، إذا كان للإمام الحسن (ع) هذا العدد من الزيجات، إذن أين أولاده؟ فالإمام لم يكن عقيماً > (الشهيد مطهري، سلسلة مؤلفات الشهيد مطهري، ج 19، ص 255)



كذلك يرى الشيخ القرشي في دراسته للظروف الموضوعية لهذا النقل التاريخي أنه غير صحيح وباطل فيقول: <أن هذا العدد الكبير من زيجات الإمام يستلزم أن يكون له عدد كبير من الذرية بينما نجد في كتب التاريخ والسير أن أكثر عدد بولغ فيه لأولاد الإمام لا يتجاوز العشرين ولداً بين ذكر وأنثى، ثم إن الإمام الحسن (ع) استشهد بعمر 47 عاماً فكيف تحقق له الزواج من هذا العدد المهول من النساء خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظرف السياسي الذي عاشه الإمام (ع) والحروب التي خاضها ومهامه الدينية كإمام مفترض الطاعة، كما أن جُلَّ ما ذكرته الروايات الصحيحة من أسباب موضوعية لطلاق الإمام لزوجاته كانت ثلاث نساء فقط وهن أم كلثوم بنت الفضل بنت العباس بن عبد المطلب، حيث خان عمها الصلح وكانت تميل إلى عمها فطلقها، وعائشة الشيبانية، حيث ظهرت عليها إمارات الخوارج الذين يكفرون الإمام علي (ع) فطلقها، والثالثة عائشة الخثعمية وقد تزوجها في حياة أمير المؤمنين ولما قتل (ع) أظهرت الشماتة بقتل أبيه فطلقها، فأين زعمهم بأنه (ع) كان مطلقاً > (باقر شريف القرشي، حياة الإمام الحسن دراسة وتحليل، ج 2، ص 464)

- قضية سكينه بنت الإمام الحسين (ع)

هناك الكثير من التهم والافتراءات طالت شخصيات من أهل البيت (ع) على مدى التاريخ الإسلامي، ومنهم سكينه بنت الحسين، وقد أظهرتها بعض الكتب بأنها شخصية تجالس الرجال والشعراء وتحدثهم، وأنها قد تزوجت من مصعب بن الزبير وهو موال لأخيه عبد الله بن الزبير ومن المعلوم لدى الكثير منا أن آل الزبير يكونون العداوة والبغضاء لأهل البيت (ع)، وهو المعروف عنه بسفك الدماء ومعادات أهل البيت، ومن الكتب التي ذكرت هذه التهم كتاب الأغاني لأبي فرج الإصفهاني، وهذه التهمة التاريخية الموضوعية تناولها علمائنا ومؤرخينا بالدراسة من خلال البحث في الظروف التي وقعت فيها الحادثة بموضوعية وبشكل علمي من خلال تقصي بعض الحقائق والظروف التاريخية التي عاشتها السيدة سكينه بنت الإمام الحسين (ع) وكما هي مذكورة في الكتب، وبعد مراجعة سيرة وحياة السيدة سكينه من المصادر الشيعة المعتبرة، ليتضح لنا مدى بطلان مثل هذه التهم التي لا أصل لها تاريخياً إطلاقاً.

إذ تذكر المصادر التاريخية المعتبرة كما يذكر ابن خلكان في ترجمة حياة السيدة سكينه بنت الإمام الحسين (ع): <أن السيدة سكينه تزوجت من ابن عمها عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) المعروف بـ الأكبر، ولم تتزوج من غيره لا قبله ولا بعده، أما خبر زواجها من مصعب بن الزبير وغيره فهي أخبار كاذبة نشرها الوضّاعون والكذابون، وهذه الأخبار كغيرها من الأخبار والروايات المدسوسة التي ألصقت زوراً وبهتاناً بسيرة السيدة سكينه، مثل خبر عقدها لمجالس الشعر والتي حاول من خلالها أعداء أهل البيت وآل الزبير بالذات نسبتها إلى البيت النبوي الشريف لدفع الشبهة عن ابنتهم سكينه بنت خالد بن مصعب بن الزبير التي كانت تجتمع مع الشاعر الماجن عمر بن أبي ربيعة والمغنيات يغنين لهم > (ابن خلكان، وفیات الأعيان ج 1، ص 378)

وبعد دراسة الظروف التي وقعت نقلت فيها الحادثة نرى أن تلك الروايات التي يرويها عن سكينه بنت الحسين (ع) لا تتلائم مع الواقع التاريخي والظروف الموضوعية التي عاشتها السيدة سكينه، وهذه الرواية الموضوعية تنفي نفسها من خلال دراسة الظروف الموضوعية، فكيف يجتمع رواة أكبر خمسة شعراء في ذلك العصر عند امرأة عرفت بالعبادة كما قال أبوها عنها، ولم يسمع منها شعر سوى سبعة أبيات رثائية مفجعة قالتها في رثاء والدها وهي في حالة الأسر، وهذه الأبيات السبعة لا تؤهل قائلها أو قائلتها لمثل هذا (المنصب) في ذلك الوقت الذي كان يعج بالشعراء والشاعرات، فلو نُسبت هذه الرواية إلى الخنساء لما استطاع أحد تصديقها لفجيعتها بأخيها صخر، وقد سئل الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء عن هذه الرواية فقال: <لم يذكرها ابن قتيبة ولا ابن طيفور في بلاغات النساء مع إنهما أقدم من أبي الفرج، وقال أيضاً: أبو



الفرج كتابه كتاب لهو وقد يأخذ عن الكذابين والذي جاءت عنه الرواية كذاب> (كاشف الغطاء، جنة المأوى، ص232)

وللاسف فهناك من المؤرخين من ينقلون الافتراءات في كتبهم بلا تمحيص ولا دراسة موضوعية، من هنا، نرى أن بعض المنصفين في دراسة التاريخ وبعد الاحاطة بالظروف الموضوعية لهذا النقل التاريخي الزائف رفضوا مثل هكذا تهمة للسيدة سكيينة، تقول الدكتورة بنت الشاطي التي ردت رداً شافياً على هذه الرواية بدأته باستنكار شديد بقولها: < متى ظهرت سكيينة في المجتمع طليقة متحررة وشاركت في التاريخ الأدبي بعصرها؟! فالمؤرخون يقررون أن المدينة كانت في مآثم عام لسيد الشهداء، وأن أمها الرباب قد أمضت عاماً بأكمله حادة حزينة حتى لحقت بزوجها الشهيد، وأن أم البنين بنت حزام بن خالد العامرية زوج الإمام علي بن أبي طالب كانت تخرج إلى البقيع كل يوم فتبكي أبناءها الأربعة أعمام سكيينة الذين استشهدوا مع أخيهما الحسين في كربلاء، فتلبث نهارها هناك تندب بنيتها أشجى ندبة وأحرقها... فهل ترى كان يحدث هذا وسكيينة تعقد مجالس الغناء في دارها وتواعد عمر ذات ليلة استجابة لرغبة نسوة شاقهن مجلس ابن أبي ربيعة؟! > (بنت الشاطي، موسوعة آل النبي ص 941)

إن ردّ الدكتورة بنت الشاطي القاطع على كذب وافتراء الاصفهاني عن السيدة الطاهرة سكيينة كان من خلال دراسة الظروف الموضوعية لهذه الحادثة التاريخية والتي من خلالها رفضت هذه الحادثة بشكل علمي، وأيضاً لو نظرنا إلى بعض الظروف الموضوعية الأخرى المحيطة بهذه الحادثة التاريخية نجد أنها تثبت كذبها، وإن التهافت في رواية القصة والاضطراب فيها يوقفنا على أمر مهم وهو وضع الرواية ونسبتها إلى السيدة سكيينة بنت الحسين (ع) لدواع لا تخفي على القارئ، ومع غض الطرف عن كل ما ذكرناه ولكن تبقى الدراسة التاريخية لهذا الحادثة محل تأمل ورفض أيضاً، وهذه الدراسة للظروف الموضوعية تحتّم علينا رفض مثل هكذا حادثة تاريخية.

الخاتمة

من خلال البحث توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها باختصار:

- 1: لقد كتب المؤرخون بأساليب ومناهج مختلفة عن بعضهم ، ولكل منهم شرعة ومنهاجاً في الكتابة في حقل التاريخ، وكان لعلماء الإمامية ومؤرخيهم على مّر التاريخ دراسات وبحوث كثيرة في هذا العلم، وكان لهم منهج تاريخي متميّز ومهم من خلال ما كتبوه من بحوث ودراسات تاريخية.
- 2: يتضمن المنهج المتبع لتدوين التاريخ الإسلامي في طيّاته منهجية أخذ الرواية عن الراوي، بحيث تم تطبيق مناهج الحديث في أخذ الرواية، فتم الإعتماد على طرق الإسناد، ودراسة سلسلة الرواة وإخضاعها للشروط التي توثق النقل التاريخي بشكل قطعي، وأي شخص يخالف جزءاً من هذه الشروط لا تأخذ منه الرواية، ولكن عند مراجعة كتب التاريخ أو الحديث نجد فيها تزوير وتحريف خطير، بحيث أصبح الكل يتجرأ عليه، فأصاب التاريخ الاسلامي أنواع من التحريف بسبب عدم أتباع المنهج العلمي الصحيح في تدوين التاريخ، لذا كان من الضروري وضع قواعد للمنهج التاريخي لمعرفة الغث من السمين والصحيح من المحرّف من المنقولات التاريخية، وحاول الكثير من علماء الإمامية غربلة هذا التاريخ بدراسة حال وسند المنقولات بشكل علمي وموضوعي.

- 3: تسير دراسة التاريخ عند علماء الإمامية وفق منهج علمي رصين ويقفون موقف المعارض لبعض الحوادث التاريخية التي نقلتها كتب التاريخ، سواء كانت من كتب التاريخ عند أهل السنة أو الشيعة الإمامية والامثلة على ذلك كثيرة، وهنا تظهر قاعدة أعتدها مؤرخو الشيعة الإمامية وهي عدم الاكتفاء بمحاولة الوصول إلى أقدم النصوص التاريخية وأقومها، بل يتطلب الأمر مقارنة النصوص المتوفرة في الموضوع، وملاحظة المرجحات التي ترجح نصاً على آخر، وهي خطوات مهمة ومؤثرة من خلال جمع شتات المادة



العلمية من مختلف المصادر، ثم الإجتهد في معرفة القول الصحيح، وقد أعتمد علماء ومؤرخي الامامية على خطوتين مهمتين في تدوينهم للتراث التاريخي هما جمع الاخبار وتوثيقها ومنهج تفسير الحوادث التاريخية وتحليلها.

4: كذلك أعتمد علماء الشيعة ومؤرخيهم على منهجية واضحة في النقل التاريخي وهي دراسة الظروف التي وقعت فيها الحادثة بموضوعية ووفقاً لاصول البحث العلمي المنصف والصحيح، وهذه الدراسة للظروف ساعدتهم في تصحيح الكثير من الموروث التاريخي الإسلامي والوصول إلى الحقيقة بشكل أفضل أو الاقتراب منها بشكل أكبر، وهذه الخطوة في دراسة التاريخ تعتبر من أهم ميزات النتاج التاريخي لعلماء الإمامية المعاصرين والتي من خلالها استطاعوا تفنيد الكثير من المرويات التاريخية التي شابهها التحريف والتزوير.

مصادر البحث

1. ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الاعيان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425هـ.
3. ابن طاووس، علي، كشف المحجة، نشر مؤسسة الاعلمي، بيروت، 1989م.
4. ابن فارس، احمد، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر، 2003م.
5. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، 1408هـ.
6. إسماعيل أحمد ياغي، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، العبيكان، الرياض، 1424هـ.
7. آل ياسين، راضي، صلح الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007م.
8. بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن، موسوعة آل النبي(ص)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م.
9. الدوري، عبد العزيز، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، العبيكان، الرياض، 1420هـ.
10. سالم، عبد العزيز، التاريخ والمؤرخون العرب، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007م.
11. السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، دفتر انتشارات اسلامي، قم، 1417.
12. السخاوي، علي بن أحمد الحنفي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
13. الشهيد الثاني، البداية في علم الدراية، مؤسسة النشر الاسلامي، بيروت، 1415.
14. الشيخ، عبد الرحمن، المدخل إلى علم التاريخ، الرياض، دار المريخ، 2010.
15. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1408هـ.
16. عبد العليم عبد الرحمن خضر، المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995م.
17. عواطف بنت محمد، المدخل إلى علم التاريخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415.
18. الفراهيدي، الخليل بن احمد، كتاب العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، دمشق، 1409.
19. الفضلي، عبد الهادي، أصول الحديث، دار الجبل، بيروت، 2008م.
20. القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الحسن بن علي، انتشارات سعيد بن جبير، قم، 1372هـ.
21. كاشف الغطاء، محمد حسين، جنة المأوى، المكتبة الحيدرية، النجف، 1385.
22. الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، دار الكتب الإسلامية - طهران، 1388هـ.
23. المازندراني الحائري، علي، منتهى المقال في أحوال الرجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417ق.
24. محاسيس، نجاة، مفاتيح علم التاريخ، المنهل، الأردن، 2007م.
25. المجلسي، محمد باقر، بحار الانور، مؤسسة اسماعيليان، قم المقدسة، 1388ش.



26. المجلسي، محمّد باقر، مرآة العقول، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1413.
 27. محمد زنتاتي، أنور، علم التاريخ واتجاهات تفسيره، دار الاضواء، بيروت، 2005.
 28. محمد نصر مهنا، التدوين التاريخي ودور المخطوطات السياسية في العالم الإسلامي،
 29. المسعودي، أبو الحسن، مروج الذهب، التراث الاسلامي، القاهرة، 1999.
 30. مطهري، مرتضي، سلسلة مؤلفات الشهيد مطهري، ذوي القربي، ايران، 1427 هـ .
 31. مهنا، محمد نصر، التدوين التاريخي ودور المخطوطات السياسية في العالم الإسلامي، دار الملاك، بيروت، 2008 .
 32. الهاشمي، نور الدين، تاريخ الشيعة بين المؤرّخ والحقيقة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2012.
- حوار مع الشيخ يوسف الغروي، معايير الدراسة وأخطاء المؤرّخين، مجلة نصوص معاصرة:
<http://nosos.net>
- حيدر حب الله، نقد المتن في التجربة الامامية، الموقع الرسمي: <https://hobbollah.com/articles>